الشاهين: لماذا لا يوجد قانون يحمي المواطنين العاملين في القطاع الخاص؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا بشأن الكويتيين المسرّحين من القطاع الخاص وإجراءات الحكومة لعدم تكرار المشكلة.

ونص السؤال على ما يأتي: يعمل الكثير من أبناء الوطن في القطاع الخاص من شركات تساهم فيها الدولة، بالإضافة إلى الشركات الخاصة التي تشرف عليها الدولة.

وللأسف يعيش هؤلاء المواطنون حالة من عدم الاستقرار حيث لا يوجد لهم قانون يكفل لهم عدم الاستغناء عنهم من وظائفهم.

وبالأمس القريب كانت هناك مشكلة المسرحين عن العمل في القطاع الخاص وهذا الأمر تسبب بمشكلة لهم وللدولة فهم كأرباب أسر اضطرتهم الظروف إلى الحصول على قروض.

ولكن بعد تسريحهم اصبحوا عاجزين عن اعالة أسرهم وسد مبالغ القروض التي تكالبت عليهم وأصبحوا مساءلين امام المحاكم والقضايا.

وحرصا منا على الحفاظ على كرامتهم وعدم تكرار المشاكل السابقة، فإني أتقدم بالسؤال الآتي: 1- منذ حادثة التسريح من القطاع الخاص، ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة لعدم تكرار الحادثة ؟ 2-هل يوجد قانون يحمي المواطن الذي يعمل في القطاع الخاص يضمن له استقراره الوظيفي؟

يترأس الوفد النيابي في مؤتمر التعاون الإسلامي في مالي حتى 28 الجاري

الغانم: بالحوار والتفاهم نستطيع حل الملفات العالقة

ربيع سكر

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم : اننا نستطيع ان نحل الملفات العالقة بالحوار والتفاهم واضاف الغانم الى ان هذه هي الطريقة التي تعودنا عليها وهذه خصوصية العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي لا يجدها احد في اي من الدول الاخرى وقال «نحمد الله على هذه النعمة ويد الله مع الجماعة».

وأشار الغانم خلال تصريحاته للصحافيين إلى ما قاله مع بداية الفصل التشريعي بأن كل الملفات والتحديات الماثلة أمامنا بالإمكان حلها بالحوار والتفاهم وإن شاء الله يستمر العمل الجماعي الموجود في هذا المجلس لمواجهة هذه التحديات والملفات.

من جانب آخر ذكر الغانم أنه تسلم استيضاحا من وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بخصوص استجوابه المدرج على جدول أعمال جلسة 31 الجاري، موضحا أنه أحال الإستيضاح إلى الاخوة المستجوبين للرد عليه.

ويتوجه رئيس مجلس الأمة رئيس الشعبة البرلمانية مرزوق الغانم على رأس وفد برلماني الى جمهورية مالي الاربعاء المقبل للمشاركة في أعمال الدورة ال12 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي والتي تستمر أعمالها حتى ال 28 من الشهر الجاري.

ومن المقرر ان يلقي الغانم كلمة وفد دولة الكويت امام المؤتمر الذي سيبحث تقارير اللجنة العامة للاتحاد واللجان المتخصصة والاجهزة المتفرعة والشؤون التنظيمية بحضور رؤساء مجالس الدول الأعضاء بالاتحاد.

كما يشارك الغانم بالاجتماع التشاوري للمجموعة العربية وذلك لتنسيق المواقف بشأن القضايا التي ستطرح للنقاش ووجهات النظر العربية إزائها وانتخاب رئيس الدورة ال 14 لمؤتمر الاتحاد من المجموعة العربية.

الرئيس مرزوق الغانم

ويضم الوفد المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وامين سر مجلس الأمة امين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وامين صندوق الشعبة النائب الدكتور وليد الطبطبائي واعضاء اللجنة التنفذية للشعبة النواب الدكتور خليل عبدالله ابل وعمر الطبطبائي ويوسف الفضالة وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

الجهاز المركزي لا يلتزم بأحكام القضاء

عسكري يطالب وزير الداخلية بالتدخل لحل مشكلة جوازات البدون

عسكر العنزي

انتقد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي استخراج بعض غير محددي الجنسية وبضغط من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية جوازات سفر اجنبية (افريقية) بعضها ثبت انه مزور والبعض الاخر تم الحصول عليه بقصد الاستثمار في احدى الدول والتي اكدت ان تلك الجوازات تم الغاءها بعد انتهاء مشروع الاستثمار.

وقال العنزي أنه سيوجه أسئلة برلمانية في خطوة لمعالجة الأمر، حيث «...عمد الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة قانونية الى مخاطبة سفارات الدول المصدرة لتلك الجوازات عن طريق وزارة الخارجية فجاءت الردود الرسمية بالغاء بعض الجوازات وثبوت تزوير الاخرى ما اضطر الجهاز المركزي الى مخاطبة وزارة الداخلية (الادارة العامة للهجرة) والهيئة العامة للمعلومات المدنية باعادة حملة تلك الجوازات الى فئة المقيمين بصورة غير قانونية فقيدوا في وزارة الداخلية ب (غير كويتي) والمعلومات المدنية ب (غير مبين)، غير ان الجهاز المركزي اصدر قرارا خلال الاسابيع الماضية طالب خلاله وبالتنسيق مع هيئة المعلومات المدنية جميع ممن اعيدوا الى فئة البدون بتعديل اوضاعهم ووضع (بلوك) على ملفاتهم الالكترونية رافضا تجديد بطاقاتهم ويطلب منهم مراجعة المعلومات المدنية لتعديل اوضاعهم هناك دون مراعاة لاي جانب انساني».

وختم العنزي متسائلا «أن بعض المقيمين بصورة غير قانونية وخصوصا من الشريحة المذكورة رفعوا دعاوى قضائية ضد الجهاز المركزي وقد كسبوها غير ان رئيس الجهاز يرفض تنفيذها، فهل يقبل وزير الداخلية الذي عرف بالالتزام بالنظم واحترام أحكام القضاء بمثل ذلك؟».

تطاير الحصى مشكلة فنية وليست مالية

عبد الصمد: «الأشغال» والأجهزة الحكومية تعرقل ان عمل هيئة الطرق وتنازعاها في الصلاحيات

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الأشغال عبدالرحمن المطوع لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الأشغال للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، وما زالت غالبية الملاحظات ذات الطابع الهندسي لم تُسوَّ بعد وذلك لتبيان الرؤى حيالها؛ مما يتطلب ضرورة الوصول لرؤية مشتركة ما بين الأجهزة الرقابية والوزارة من خلال إعادة النظر بصيغ العقود وتكييف الواقع الهندسي لها مع الجانب القانوني والمالي لخلق عقود مرنة تتناسب مع الواقع العملي قدر المستطاع تلافيا لتكرارها المستمر سنويا، مع الإسراع في تصويب جوانب القصور في إدارة التدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها لأعلى سلطة إشرافية وتفعليها ليكون لها دور وقائي للحد من الملاحظات قبل وقوعها.

كما أن التصريحات الصادرة مؤخرا من الوزارة بشأن صيانة الطرق بتوابعها كتطاير الحصى أو انغمار الطرقات بمياه الأمطار يجب أن تكون أكثر اتساقا مع الحسابات الختامية للوزارة والتقارير الرقابية لاسيما وأن حصر أسباب هذه المشكلة بمبرر عدم توفر الميزانية اللازمة للصيانة ليس دقيقا في ظل استمرار هذه القضية للسنة الثالثة على التوالي.

وبالرجوع للحسابات الختامية السابقة، يتضح أن الوزارة قامت في السنتين الأولى والثانية من بدء قضية تطاير الحصى بعمل مناقلات مالية من بند صيانة الطرق لصالح بنود أخرى بما يقارب 8 ملايين دينار، بالإضافة إلى وجود اعتمادات مالية بما يزيد عن 6 ملايين دينار لم يتم استغلالها رغم تصريح الوزارة آنذاك بأن 74% من الطرقات بحاجة إلى صيانة، وبررت الوزارة تصرفها على هذا النحو لتغير سياسة طرح عقود الصيانة.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

في حين أن السنة الثالثة للقضية وهي السنة المالية 2015/2016 محل المناقشة ؛ فقد عُزِّزَ بند الصيانة بـ15 مليون دينار من خلال النقل إليه مع وجود مبالغ غير مستغلة في بند الصيانة بما يزيد عن 300 ألف دينار عند إقفال الحساب الختامي، وأنه لا لوجود لأي مشكلة تمويلية ضمن ما هو مقدر رسميا في تلك السنة المالية لاسيما وأن إجمالي المبالغ غير المستغلة في الباب الرابع للمصروفات الخاص بالمشاريع الإنشائية والصيانة بلغ نحو 24 مليون دينار.

وبشكل عام، فقد كانت الوزارة طوال السنوات الـ 9 الماضية غالبا ما تقوم بنقل مبالغ مالية مخصصة لبند الصيانة لصالح بنود أخرى ولم تتأثر عمليات صيانة الطرق بل حافظت على مستوى صرفها التاريخي خلال تلك السنين بشكل ثابت تقريبا والتي بلغت نحو 434 مليون دينار بمتوسط 47 مليون دينار سنويا، علما أن إجمالي المبالغ غير المستغلة لبند الصيانة وحدها طوال تلك السنين بلغت ما يقارب 29 مليون دينار.

كما أن تقرير ديوان المحاسبة يشير إلى عدم كفاءة الوزارة بإجراء عمليات صيانة الطرق وعدم استغلالها الأمثل للأموال المعتمدة، مع وجود ضعف في الجانب الإشرافي على عقود صيانة الطرق وعدم الالتزام بالمواصفات الفنية لتنفيذ بعض الأعمال، وتقادم مواصفات الوزارة للطرق ووجود عيوب في الخلطة الإسفلتية المتبعة وأن المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة التابع لوزارة الأشغال لا تتوافر لديه الأجهزة اللازمة ولا يتابع مصانع إنتاج الخلطات الإسفلتية.

ورغم عدم اسناد أي أعمال جديدة منذ أكثر من سنتين على المقاول المتسبب بتطاير الحصى وفرض ضمانات جديدة على مقاولي صيانة الطرق إلا أن المشكلة ما زالت مستمرة، مما يتطلب إعادة النظر في التعاطي الفني مع هذه الملاحظة والوقوف على الأسباب الحقيقية لتداركها والأخذ بملاحظات الجهات الرقابية بدلا من حصر المشكلة في الجانب المالي الذي لا أساس له إطلاقا.

ويلاحظ من خلال توسع الوزارة إعلاميا في الإعلان عن مشاريع الطرق الجديدة والمنجز منها وغيرها من الأمور ذات الصلة، وردودها على ديوان المحاسبة فيما يتعلق بملاحظات الطرق رغبتها في استمرار احتفاظها بهذا القطاع رغم أن الهيئة العامة للطرق والنقل البري يجب أن تنتقل لها قانونا عملية تخطيط وتصميم وتنفيذ وتطوير وإدارة وتشغيل وصيانة شبكات الطرق، علما أن المهلة القانونية المذكورة في قانون إنشاء الهيئة لإنتقال هذا القطاع من الوزارة للهيئة قد انتهت فعلا.

ويفترض في مثل هذه الملاحظات إشراك الهيئة العامة للطرق والنقل البري لتمارس دورها المرسوم لها قانونا، علما أنه سبق أن لاحظت اللجنة وجود عرقلة من بعض الأجهزة الحكومية وتنازعا في الصلاحيات فيما بينها وبين الهيئة مما يتطلب حسمه.

ولابد من رفع كفاءة قطاعات الوزارة المعنية بإدارة وتنفيذ العقود والرقابة عليها لاسيما أنه قد لوحظ تجاوز الوزارة للجهات الرقابية قبل التعاقد على الأعمال وعدم اتباع إجراءاتها عند فسخ العقود، واستمرار العمل بالعقود المنتهية دون تجديدها ودون مخاطبة الجهات الرقابية والتنظيمية بذلك، بالإضافة إلى إرساء (9) مناقصات على متعهدين دون وجود تغطية مالية لها وغير مدرجة أصلا في الميزانية حسبما أفاد الديوان، وشددت اللجنة أن يكون لوزارة المالية دور حازم أمام تكرر ذلك من أكثر من جهة حكومية لاسيما وأن القانون المناقصات يلزم بضرورة التحقق من وجود اعتماد مالي لأي مناقصة مراد طرحها.

كما بين ديوان المحاسبة ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية وعدم مراعاتها لاشتراطات تلك الجهات عند تنفيذ الأعمال، مؤكدا على وجود كتب رسمية صادرة من تلك الجهات تحمل الوزارة مسؤولية ذلك.

بسبب وقف المساعدات الاجتماعية عن المواطنات

الهاشم تهدد باستجواب «ناعم» للوزيرة الصبيح

صفاء الهاشم تصرح للصحافيين

أكدت النائب صفاء الهاشم أنها ستستجوب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح إذا لم تقدم حلولا لقضية وقف المساعدات الاجتماعية عن بعض المواطنات المستفيدات من تلك المساعدات وذلك بعد التدرج في أدوات المساءلة.

وبصفتها عضو بلجنة الميزانيات والحساب الختامي، قال صفاء : ناقشت اللجنة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. واضافت الهاشم : يوجد 8 آلاف طالب متعثر في البعثات الخارجية من الحاصلين على بكالوريوس هندسة بترول وهندسة صناعية ونظم هندسة كيميائية وكهربائية وميكانيكية.

وأوضحت أن ديوان الخدمة المدنية صنفها ضمن التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل مطالبة بوجود تواصل بين الديوان ومؤسسات الدولة وأضافت متسائلة كيف تصنف تلك التخصصات بذلك في دولة نفطية؟

الصالح: مطالب الشباب تؤكد تراخي الحكومة في وضع حلول للمشاكل

أكد النائب خليل الصالح أن الجلسة الحوارية التي احتضنها مجلس الأمة بين الشباب والسلطتين التشريعية والتنفيذية رغم إيجابيتها إلا أنها دلت على إحباط واستياء شبابي واسع من الأداء الحكومي.

وقال في تصريح صحافي إن قضايا التعليم والصحة والواسطة والمحسوبية والتوظيف كانت حاضرة بقوة خلال الحوار، وهي المطالب التي تراخت الحكومة في وضع حلول ناجزة لها.

وطالب الصالح بالاستماع إلى كلمة الشباب وترجمة تطلعاتهم على أرض الواقع، مؤكدا ضرورة دورية تلك الجلسات وأخذ نتائجها بمحمل الجد وصياغتها في ورقة عمل حكومية بمتابعة نيابية من خلال اللجان المعنية.

بطاقم طبي وتمريضي نسائي كامل

الفضل يطالب بإنشاء عيادات خارجية لأمراض النساء

أحمد الفضل

تقدم النائب أحمد الفضل باقتراح برغبة بإنشاء عيادات خارجية لأمراض النساء والولادة وتعمل بطاقم نسائي.

ونص الاقتراح على ما يأتي:هناك العديد من العيادات الخارجية التابعة لمستشفيات وزارة الصحة لا توجد بها عيادة خاصة ذات طاقم نسائي متكامل من أطباء نساء وهيئة تمريضية نسائية معنية بأمراض النساء والولادة، الأمر الذي يسبب الحرج لدى الكثير من أسر المواطنين والمقيمين، فهناك من لا يرضى أن ينكشف أهل بيته على طبيب رجل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: تخصص وزارة الصحة إحدى العيادات الخارجية لتعنى بأمراض النساء والولادة بطاقم نسائي متكامل من أطباء نساء وهيئة تمريضية نسائية في كل محافظة وفي كل مستشفى حتى نرفع الحرج عن أسر المواطنين والمقيمين لما لها من خصوصية واهتمام، أو أن تخصص إحدى فترات العمل إما الصباحية أو المسائية لتكون الهيئة الطبية بها نسائية بالكامل.

الدمخي للمرزوق: ماخطة «البترول الوطنية» لتكويت الوظائف؟

د.عادل الدمخي

أعلن النائب د.عادل الدمخي عن أنه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير النفط وزير الكهرباء عصام المرزوق حول حجم العمالة الكويتية في شركة البترول الوطنية وخطة الشركة لتكويت الوظائف.

وجاء في نص السؤال ما يأتي:

1 – كانت شركة البترول الوطنية الكويتية بالسابق تستقطب خريجي الثانوية العامة (التخصص العلمي) وتلحقهم ببرامج تدريبية تأهيلية تخصصية في مجالات البترول، بينما تشترط حاليا شهادة الدبلوم كأدنى شهادة. يرجى توضيح ما أسباب ذلك؟

2 – ما أعداد العمالة الكويتية في شركة البترول الوطنية الكويتية سواء كموظفين ضمن كوادر الشركة أو كعمالة مقاول؟ يرجى إفادتنا بالأعداد بالتفصيل مع ذكر نسبتها لإجمالي العمالة.

3 – ما أعداد العمالة غير الكويتية في شركة البترول الوطنية الكويتية سواء كموظفين ضمن كوادر الشركة أو كعمالة مقاول؟ يرجى إفادتنا بالأعداد بالتفصيل مع ذكر نسبتها لإجمالي العمالة.

لابتعاد المحافظتين جغرافيّا عن جامعتي الكويت والشدادية

الحويلة يطالب بإنشاء جامعة حكومية في مبارك الكبير أو الأحمدي

د.محمد الحويلة

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة حكومية في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدي.

ونص الاقتراح على ما يلي: مادة أولى: يخصص موقع جغرافي في محافظة (مبارك الكبير أو الأحمدي) لإقامة منشآت جامعة جديدة تتكون من حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث وذلك بمساحة وقدرة استيعابية كافيتين لتحقيق هذا الغرض.

مادة ثانية: يضم كل حرم جامعي مختلف الكليات والمراكز الجامعية والمرافق اللازمة لاستيعاب التخصصات المطلوبة. مادة ثالثة: تقوم بلدية الكويت والوزارات والجهات المعنية بتنفيذ البنية التحتية للجامعة الجديدة وتوفير كافة الإمكانات والموارد المالية اللازمة لها في مدة أقصاها سنتان. مادة رابعة: تسري أحكام القانون رقم 29 لسنة 1966 المشار إليه وكذلك اللوائح والقرارات المعمول بها في جامعة الكويت على هذه الجامعة. مادة خامسة: يكون للجامعة ميزانية مستقلة وتدرج في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة منشآت هذه الجامعة وتصميم مخططاتها الهندسية، وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمرافق والمباني والملحقات المتطلبة لاستكمالها.